ميلسون وهو عقيد في قوات الاحتياط، والثانية عسكرية يرئسها الجنرال دافيد ليفي قائد القطاع الأوسط في الحكم العسكري.

ومن الواضح أن هذه التغييرات هي مجرد محاولة لتجميل الصورة الخارجية للحكم العسكري (دون تجميل في الجوهر أو المضمون) فمن الواضح أن الجندي الذي ستوكل اليه مهمة قمع المظاهرات أو اطلاق النار لتنفيذ قرار منع التجول يتلقى أوامره الآن من الحاكم العسكري العام في بيت أيل، وبموجب التقسيم الجديد سيتلقاها من قائد القطاع الأوسط في بيت لحم.

أما على صعيد الادارة المدنية الذي تم، فهو تجنيد البروفيسور مناحيم ميلسون ليتسلم منصب الادارة المدنية في السلطة العسكرية، وسيقلدونه رتبة جنرال، ويتحول الرجل من أكاديمي الى جنرال السلطة المدنية الاسرائيلية في الضفة الغربية. أكاديمي ترفرف فوق كتفيه الرتبة العسكرية. وما الفرق بينه وبين حاكم عسكري يمارس سلطته في الضفة الغربية منذ الاحتلال، طالما أن كليهما يتلقى الأوامر نفسها، التي تصدر عن وزير الدفاع، وكليهما ينفذ التعليمات نفسها لتحقيق هدف واحد.

ولهذا فان الجديد في الأمر، أن شارون الذي أوكل بيغن اليه مهمة حكم المناطق المحتلة وأطلق له العنان لفعل ما يشاء سيحاول فعلاً اقامة ادارة مدنية لا تعدو في جوهرها أن تكون صورة جديدة للاحتلال القديم وأشكالاً متعددة لجوهر واحد، وهو استمرار الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة (**عل همشمار**، ٢٨/٩/١٩٨١).

الادارة المدنية ومجال التعليم

علق داني روبنشتاين على موقف النظام المدني الجديد تجاه مجال التعليم قائلاً: «من الأمثلة الكثيرة للنظام الجديد الذي تقرر للضفة الغربية اخترت البدء بمجال التعليم. فالبرغم من أنه لم ينشر أي شيء بعد عن مخططات الادارة المدنية الجديدة، فاننا نستطيع أن نتنبأ بأن البروفيسور مناحيم ميلسون ومدنيين اسرائيليين آخرين سينشغلون بالتعليم العربي فقط، أما التعليم اليهودي فسيبقى مرتبطاً بوزارة المعارف الاسرائيلية. وبالرغم من أن العرب قادرون على ادارة أمور التعليم بأنفسهم، فان وجود الادارة المدنية الاسرائيلية ضروري في المواضيع التالية: نقل معلمين وطلاب من مكان لآخر؛ اغلاق مدارس بعد مظاهرات؛ تعيين مدراء واقالتهم لأسباب أمنية؛ مراقبة الكتب وحظر تناول بعضها كالتي تتضمن تحريضاً سياسيا ضد اسرائيل؛ منح، أو منع تأشيرات للمحاضرين من جامعات أجنبية للتدريس في الجامعات العربية؛ مراقبة المؤتمرات الطلابية وأشياء اخرى..» (**دافار**، ٣٠/١٠/١٩٨١).

ومن جهة اخرى، فند أساتذة من الجامعة العبرية ادعاءات سلطات الحكم العسكري بشأن أوضاع الجامعات في الأراضي العربية المحتلة، حيث قاموا بتقديم تقرير عن أوضاع الجامعات العربية يتناول أوضاع جامعات: النجاح وبيرزيت وبيت لحم وكلية الشريعة في الخليل والجامعة الاسلامية في غزة.

جاء في هذا التقرير رداً على ادعاء مسؤول في الحكم العسكري أمام اللجنة، بأن النشاطات العلمية في هذه المؤسسات، وخاصة في جامعة بيرزيت، ما هي الا غطاء للأعمال السياسية في أحسن الحالات ولأعمال تخريبية في أسوئها. وقد نفى التقرير هذا الادعاء بالقول: «ان النشاطات الجامعية تجري عبر أساليب علمية مقبولة وان ادارة المؤسسات تقوم جاهدة بتطوير هذه النشاطات» (**هآرتس**: ١٨/١٠/١٩٨١).

كما دحض التقرير ادعاءآخر للحكم العسكري مفاده، أن التعليم في هذه الجامعات يجري من خلال تزييف الواقع وبدون التدقيق في الحقائق العلمية وخاصة في بيرزيت. وبعد البحث تبين للجنة عدم صحة هذا الادعاء الصادر عن الحكم العسكري.

وأعربت اللجنة عن موقفها المعارض لاغلاق الجامعات من حيث المبدأ، لأن ذلك يمثل «عقوبة جماعية» مرفوضة تماماً. والجدير بالذكر أنه قد تم اغلاق الجامعات خمس مرات حتى الآن. وقد أكدت اللجنة أنها لم تسمع أي جواب مقنع من قبل السلطات العسكرية على ذلك.